الفصل الثاني :

البيئة المحيطة بالمؤسسات المالية المخاطر المصرفية في المنطقة العربية

مقدمة :

رغم تعدد أنواع مخاطر العمل المصرفي وظهور أنواع جديدة منها في السنوات العشر الأخيرة فمازالت المخاطر الائتمانية هي أكثر أنواع المخاطر أهمية ، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن المخاطر بصفة عامة والمخاطر الائتمانية بصفة خاصة متشابكة ببعضها البعض ، فلم يعد من الملائم التعامل مع المخاطر الائتمانية بمنأى عن أنواع المخاطر الأخرى .

وفي ضوء إننا نعيش في عالم العولمة وتزايد حدة المنافسة والأحداث والتقلبات الراهنة في الأسواق الدولية فإن قدرة البنوك على المواجهة لهذه المخاطر يبدأ من تحديد ماهية المخاطر وطبيعتها وخصائصها وأنواعها تم استخدام الأسلوب العلمي المناسب لإدارة تلك المخاطر وذلك ما سوف يعرضه الباحث في طيات ذلك الفصل كما يلي :

مفهوم المخاطرة في الفكر الإداري والمحاسبي :

تعرف المخاطرة في مجال التمويل والاستثمار ـ الفكر الإدارة هي درجة التقلبات التي قد تحدث في العائد المتوقع "[1] ، أو احتمال انحراف العائد الفعلي للاستثمار عن العائد المتوقع ، أما المخاطرة في الفكر المحاسبي هي " وجود درجة من عدم التأكد في التدفقات النقدية

(1) د. سعيد توفيق ، " الاستثمار وأسواق رأس المال " مكتبة الزعفران ، القاهرة ، 1996 ص 54.

المستقبلية[1] ، وحيث أن العائد يتعلق بالمستقبل فيعتبر غير مؤكد وبالتالي يحمل قدرًا من المخاطرة ، فعدم التأكد يعتبر مرادف للمخاطرة حيث عدم التأكد من الصعب قياسه أما المخاطرة فيمكن قياسها إحصائيًا باستخدام الانحراف المعياري .

تقسيم المخاطرة في الفكر الإداري والمحاسبي :

يمكن توضيح تصنيف مخاطر التمويل والاستثمار من منظور الفكر الإداري كما في الشكل التوضيحي رقم (6) :

شكل رقم (2)

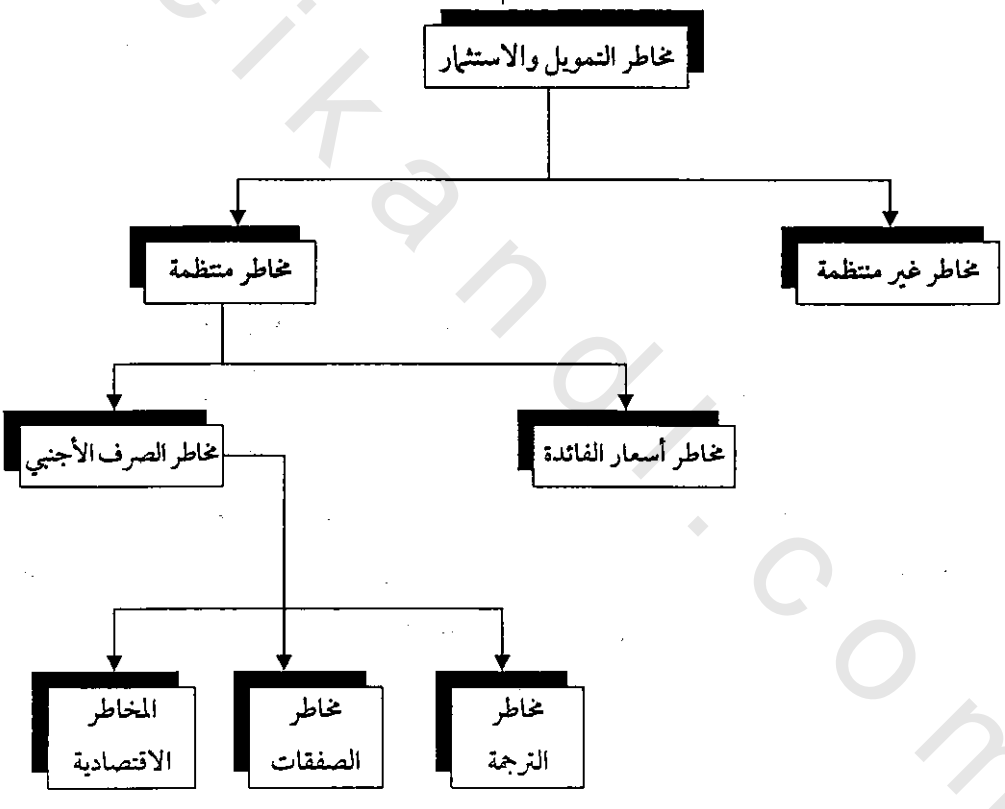

(1) د. عبد العزيز السيد مصطفي ، دراسة تحليلية لأسس القياس المحاسبي ومتطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية المستخدمة في تغطية المخاطر العامة للاستثمار " مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، بنها ، السنة السادسة عشر ، العدد الثاني ، 1996 ، ص 331 .

obeikandl.com

ومن الشكل السابق يمكن تصنيف المخاطرة من ـ منظور الفكر الإداري يتم على أساس أسبابها ، حيث تنشأ المخاطر غالبًا أما لأسباب داخلية (مخاطر غير منتظمة) ، أو لأسباب خارجية (مخاطر منتظمة) .

- **المخاطر الغير منتظمة** [1]: " هي التقلبات في العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة والتي ترجع لعوامل داخلية خاصة بالمنشأة مثل ضعف كفاءة الإداريين والتي يمكن الرقابة عليها وتلافيها باستخدام إحدى مناهج الإدارة الإستراتيجية ـ منهج التغطية الطبيعية ـ القائم على التنويع لتكوين محفظة .
- **المخاطرة المنتظمة**[2] هي الناتجة عن ظروف النشاط الاقتصادي بوجه عام ولا يمكن تجنبها ، إن كان من الممكن تقليل حجمها باستخدام إحدى مناهج الإدارة الإستراتيجية ـ منهج التغطية المالية ـ القائم على استخدام أدوات مالية مبتكرة .
- **المخاطر الكلية** : هي تشمل كل المخاطر سواء كانت منتظمة (عامة) وغير منتظمة (مخاطر خاصة) وتصنف المخاطر على أساس طبيعتها ، حيث يتم تقسيمها إلى ثمان مجموعات[3] ، كما يلي :

1- مخاطر الإقراض	2- مخاطر الاستثمار	3- مخاطر الإيرادات
4- مخاطر السيولة	5- مخاطر التشغيل	6- مخاطر الغش والتدليس
7- مخاطر الإئتمان	8- مخاطر الإفلاس	

وتنوع تلك المخاطر ويمكن تقسيمها كما يلي[4] :

---

(1) المرجع السابق ، ص ص 331- 332.

(2) د.منير صالح هندي ، " الإدارة المالية : مدخل تحليل معاصر " ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 1998 ، ص ص 124 – 130 .

(3) Butler, L.B " An app roach to the analysis of Bank Capital adequacy, In Federal Reserve Bank Of Chicago, Proceedings of a Conference on Bank Structure and Competition " May 1975, P P 19-23.

(4)William H. Beaver & George Parker, " Risk Management : Problems & Solution " (Standard University : MCGraw – Hill, Inc, 1995, P . 284..

* مخاطر الائتمان **Credit Risk** : وتتعلق بإمكانية فشل المقترض أو عدم قدرته على السداد.
* مخاطر السيولة **Liquidity** : وتعنى عدم القدرة على مواجهة الالتزامات الخاصة بالمعاملات البنكية في الوقت المحدد لها .
* مخاطر الأعمال **Strategic Risk** : وتتمثل في مخاطر الأعمال والتي تتمثل في المنافسة أو التقادم .
* مخاطر الإذعان **Compliance Risk** : وتتمثل في عدم الامتثال للقواعد والقوانين التي تنظم عمليات التشغيل .
* المخاطر السلعية **Commodity Risk** : وهى المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار السلع والتي تؤثر على التدفقات النقدية للمنشآت .
* مخاطر التشغيل **Operating Risk** : وهى المخاطر الناتجة من عدم أداء الوظائف التشغيلية طبقًا للقواعد المنظمة لها .
* مخاطر أخرى **Other Risk** : وهى المخاطر المرتبطة بالخدمات المالية وهى :

1. مخاطر السمعة **Reputation Risk** : وهى المخاطر المتعلقة بجودة الخدمات والمنتجات التي تقدمها المنشآت المالية مقارنة بالمنافسين .
2. المخاطر القانونية **Legal Risk** : وهى المخاطر المتعلقة بالقوانين والقواعد المنظمة التي تتواجد عند قيام المنشأة بتقديم خدمات مالية جديدة أو عند تنظيم التعاملات المالية .
3. مخاطر المسئولية المستقبلية **Future Responsibility** : وهى المخاطر التي تظهر عند قيام المنشأة بإحداث تغير مستقبلي في خدماتها أو منتجاتها أو سياساتها .
4. مخاطر تركز المنتج **Product Concentration Risk** : وهى تلك المخاطر المتعلقة بالتركيز والاعتماد على عدد قليل من المنتجات في حين أن الاعتماد على عدد أكبر من المنتجات مع التنويع يحقق ربحية أكبر .
5. تكلفة الفرصة البديلة **Opportunity Risk** : وتظهر عند تقديم منتج جديد أو التطوير في منتج حالي .

openkandil.com

ويمكن القول أن المخاطر متعددة ومتنوعة ولكن كلها تتفق على أنها لها تأثير غير محمود وسيئ على معظم المؤسسات العاملة في المنطقة العربية ولا سيما البنوك العربية .

والباحث يرى أن أهم الأنواع التي تواجهها إدارة البنوك من مخاطر هي المخاطر الائتمانية ومخاطر التصفية الإجبارية[1]، والتي لها تأثير جوهري على الملاءة المالية للبنوك وذلك التأثير لا يكون تأثير قصير الأجل فقط وإنما تأثير طويل الأجل أيضًا .

ويضيف بعض الكتاب إلى تلك المخاطر[2] :

* **مخاطر التحويل Transfer Risk** : وهى المخاطر المتعلقة بوجود عوائق قانونية أو أية عوائق أخرى تقف دون تحويل العملة لسداد الالتزامات الواجبة السداد في تاريخ الاستحقاق.
* **مخاطر الأمانة Fiduciary Risk** : وهى المخاطر المتعلقة بعدم الالتزام بقيام أحد العاملين بواجباتهم في مقابل تحقيقه لأمنية شخصية أو مالية ..
* **مخاطر الإفصاح Disclosure Risk** : وهو ينتج من عدم قيام البنك بالإفصاح عن بعض المعلومات أو الإفصاح عن معلومات خاطئة ، وما يترتب على ذلك من نتائج .
* **مخاطر التوثيق Documentation Risk** : وهى تنتج من عدم القيام بتنفيذ التعاقدات ، وذلك لعدم وجود أية أدلة لدى البنك لتوثيق حقه في هذا التعاقد .

ويضيف كاتب آخر نوع مهم من المخاطر وهى مخاطر سوء النية[3]: وهى المخاطر الناتجة من عدم قيام مديري الشركات ـ كوكلاء Agents لحملة الأسهم ـ بتحقيق مصالح حملة الأسهم على الوجه الأكمل (أي تعظيم ثروة حملة الأسهم) أو بعبارة أخرى المخاطر المتعلقة بمشكلة الوكالة Agency Problem .

---

(1) د.سيد الهواري ، " إدارة البنوك ـ مع التركيز على البنوك التجارية والإسلامية " مكتبة عين شمس القاهرة ، سنة 1987 ، ص 192

(2) Saunders, Anthoney, "Financial Manangement: Amodern Perspective, New York, Richard D. Ir Win, Ibc, 1994, p p 73 – 75.

(3) د.سعيد توفيق ، سنة 1996 ، مرجع سبق ذكرة ، ص 99

ومما سبق يلخص الباحث أن المخاطر واقع فعلى تتعايش فيها البنوك حيث أن البيئة ذات ديناميكية حركية ، فالمخاطر يمكن أن يتم تقسيمها إلى مخاطر في البيئة الداخلية للبنوك وأخرى للبيئة الخارجية سواء (خارج المنطقة العربية أو داخلها) فمثلًا حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق يعتبر مخاطر عالية جدًا قد أثرت على دولة العراق الشقيقة ولكن أثرت أيضًا على معظم الدول العربية ، وكانت تأثيرات ذلك على المنطقة العربية تأثيرات سلبية ولكن في طياتها بعضها ايجابية .

تبويب المخاطر وفقًا لاتفاقية بازل (1):

وفقًا لمقررات لجنة بازل فيتم تقسيم المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى (المخاطر الائتمانية) ومخاطر أخرى هي (المخاطر المتعلقة بالبيئة المحلية ، ومخاطر السوق ، ومخاطر سعر الفائدة ، ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة) ، حيث تركز اتفاقية بازل على المخاطر الائتمانية ومخاطر التحويل القطري[2]، حيث تم تقسيم دول العالم إلى مجموعتان على أساس المخاطر مجموعة الدول ذات المخاطرة المتدنية ومجموعة الدول ذات المخاطرة العالية .

ووفقًا للإطار الجديد لمعيار كفاية رأس المال فقد تم تقسيم المخاطر إلى مخاطر ائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر تشغيلية ، حيث أن تلك المخاطر لها تأثير على البنوك وكذلك على ضبط السوق Market discipline ولكي يتم ضبط السوق يلزم توافر ما يلي:

- ❖ نظام دقيق للمعلومات لتقييم المخاطر ويتطلب ذلك تطبيق الإدارة بالنظم .
- ❖ التوسع في الافصاح عن متطلبات رأس المال .
- ❖ إعادة النظر في تعريف المشتقات[3].
- ❖ مواجهة المخاطر الحالية والمستقبلية باستخدام تقنيات واستراتيجيات إدارة المخاطر .

---

(1) د. خليل الشماع ، " مقررات لجنة بازل ، كفاية رأس المال ـ الملاءة المصرفية " ، اتحاد المصاريف العربية ، بدون سنة ، ص 22.

(2) د.سمير عبد الحميد رضوان ،" المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر "،دار النشر للجامعات ، مصر ، 2005 " ، ص ص 5– 21 .

(3) د.سمير عبد الحميد رضوان ، " المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطرة " ، دار النشر للجامعات ، مصر ، 2005 " ، ص ص 5 – 21 .

وقد قام بعض الكتاب[1] بمحاولة تحديد المخاطر وقياسها عن طريق التحليل المالي التقليدي للقوائم المالية ، وأوضح أن هناك مؤشرات لقياس مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال ويمكن القول أن هذا المنهج في قياس المخاطر منهج تقليدي يعاب عليه أن النسب المالية تمنح القارئ ومتخذ القرار نسب إجمالية قد يشوبها الخطأ لذا فإن وفقًا لمتطلبات معيار كفاية رأس المال وفقًا لاتفاقية بازل II أوضح ضرورة أن تقوم البنوك بتقييم الجدارة الائتمانية وفقًا إلى ما يلي[2] :

- وفقًا للطريقة القياسية .
- وفقًا لمنهج التقييم الداخلي الأساسي والمتقدم .

ويمكن تقسيم المخاطر إلى أربعة أقسام كما في الشكل التوضيحي رقم (3)

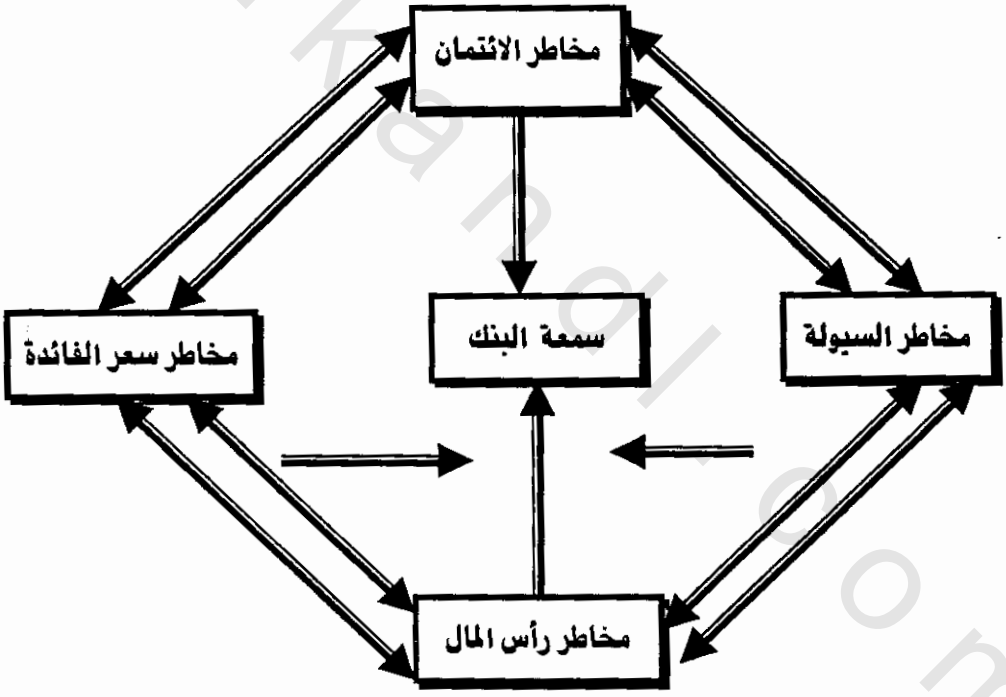

المصدر / إعداد الباحث وبالاستناد على المصادر التالية:

(1) د.هشام أحمد حسبو ، " التحليل المالي لقوائم البنوك التجارية "، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، بدون سنة ، ص ص 47 – 49 .

(2)بنك الإسكندرية ، " مشروع الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال الذي أصدرته لجنة بازل " النشرة الاقتصادية ، المجلد الحادي والثلاثون ، القاهرة ، سنة 1999 ، ص 83 .

د. هشام أحمد حسبو ، التحليل المالي لقوائم البنوك التجارية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، بدون سنة .
د. سيد الهواري ، " إدارة البنوك " ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1987 .

- ومن الثابت من استقراء السنن الكونية أن مجرد تصور عالم بلا مخاطر هو استغراق في عالم الخيال ، وضرب من ضروب المستحيل بكافة المقاييس والمعايير ، حيث أن الحياة كلها مخاطرة ، وأن روح المخاطرة ولدت مع الإنسان ، ومع الأخذ في الاعتبار أن البنوك لها طبيعة خاصة في إن هياكل تمويلها تحتم عليها استخدام مواردها المالية وتوظيفها بطرق وأساليب معنية لمواجهة المخاطر المحتملة ، لذا فإن الباحث سوف يقوم بعرض آراء بعض الكتاب والباحثين المتعلق بالمخاطر كما يلي :-

- قد أوضح بعض الكتاب[1] أن البنوك الإسلامية تعانى من " معضلة " رباعية الأبعاد ، وهى استيفاء متطلبات السيولة ومتطلبات الأمان ومتطلبات الربحية والمتطلبات القانونية وهى الوفاء بنسبة الاحتياطي لدى البنك المركزي فضلًا أن تلك البنوك لا تتعامل مع الفوائد المحددة أخذًا وعطاءًا وفقًا لرسالتها .
- وقد أوضح باحث آخر [2] أن أهم ما يعانى منه النظام المصرفي بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة التضخم وماله من تأثير سلبي على المجتمع ككل ، وكذلك الضمور الاقتصادي .، فالارتفاع الزاحف للأسعار فإن الحافز للادخار سوف ينخفض ، وبالتالي سوف ترتفع أسعار الفائدة فضلًا أن الوحدة النقدية الوطنية سوف تفقد ثقتها أيضًا ، ومع الأخذ في الاعتبار ما حدث في العالم في الآونة الأخيرة من تطورات اقتصادية كبيرة امتدت على أثارها إلى كافة دول العالم وأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية[3] وما لها من آثار على المعاملات المالية بين المؤسسات الاقتصادية وبين الدول بعضها البعض ـ وما نجم عن ذلك من مخاطر متعددة ومتنوعة منها الحرب على العراق

(1) د. سيد الهواري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 224- 226 .
(2) أ. جعفر الجزار ، " البنوك في العالم ـ أنواعها وكيف تتعامل معها " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 55-67 (بتصرف) .
(3) أ. فوزية إبراهيم ، " الاستثمار في البورصة ، الأزمة الأمريكية وأسواق المال والبورصة المصرية " ، أخبار المال والاقتصاد ، القاهرة ، العدد الخامس ، فبراير 2001 ، ص 183 .

واحتلاله وارتفاع أسعار النفط ، وما ترتب عليه من ارتفاع المستوى العام للأسعار وانتشار ظاهرة التضخم في معظم الدول ومنها الدول العربية ، ونجد أن البنوك تأثرت بتلك الأحداث باعتبارها جزء من المجتمع يؤثر فيه ويتأثر بما يجرى فيه من أحداث اقتصادية واجتماعية وسياسية .

❖ وهناك أنواع أخرى من المخاطر ظهرت على السطح متعلقة بمجالات استثمار معينة ، ومنها أن البنوك والمؤسسات المالية المشابهة أصبحت تستثمر أموالها في الأدوات المالية المبتكرة (ابتكارات تحويل المخاطر ، تغرير السيولة ، خلق الائتمان ، خلق أدوات الملكية[1] ، ويمكن تبويب المخاطر التي تواجه المتعاملين في أسواق المشتقات إلى ستة مجموعات هي (مخاطر السوق ، المخاطر الائتمانية ، مخاطر التسوية ، المخاطرة التشغيل ، المخاطرة القانونية ، المخاطر المنتظمة)[2]، وما يهمنا أن تلك المخاطر سوف تنعكس على إدارة البنك حتى تزداد انعكاستها السلبية، وما يستتبع ذلك من مشكلات يمكن أن تصل إلى إفلاس البنك كما حدث في بنك انترا بلبنان ، وأضاف باحث أخر[3]، أن استخدام المشتقات ينطوي على مخاطر أخرى بخلاف ما تم ذكره وهى المخاطرة الكمية ومخاطرة التقليل من فعالية السياسة النقدية Reducing of the effectiveness of momentary Policy وتنتج تلك المخاطر من قيام البنوك والمؤسسات بالتوسع في استخدام المشتقات والتي تسمح للمقترضين بتأجيل أو إرجاء تأثير أسعار الفائدة وذلك يتعارض مع السياسات التي تقررها السلطات النقدية ، ومخاطر تحرك السعر في الاتجاه العكسي للتحوط Prices move in the Opposite direction ، وتلك المخاطر السابق الإشارة إليها تعتبر محاذير تلزم وتجبر البنوك وإدارتها على استخدام إدارة المخاطر والإدارة

(1) لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى : أ – عادل محمد رزق ، " الأدوات المالية المبتكرة " ، مجلة الرقابة الشاملة ، الجهاز المركزي للمحاسبات ، العددان 163/ 164 سنة 2006 .

(2) بنك مصر ، " المشتقات المالية كأدوات حديثة في أسواق المال العالمية " ، أوراق بنك مصر البحثية ، العدد (3) ، سنة 1998 ، ص ص 49 –53 .

(3) د.سمير عبد الحميد رضوان ، " المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر " دار النشر للجامعات ـ مصر ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص ص 331 – 338 .

الاستراتيجية لمخاطر الاستثمار حتى يمكن درء تلك المخاطر أو التخفيف من حدتها وسوف يقوم الباحث بعرض الإدارة الاستراتيجية وإدارة المخاطر في الجزء الثاني من تلك السلسلة أن شاء الله .

❖ وهناك أنواع أخرى من المخاطر تواجه إدارة البنوك حينما تتوسع في تقديم خدماتها المصرفية الإلكترونية عبر شبكة الانترنت ويمكن تبويب تلك المخاطر إلى ثلاث أصناف[1]،وهى :

المخاطر التي تتعرض لها الشركات صاحبه المواقع على الإنترنت :

وتلك المخاطر ناتجة من تعرض البيانات للتخزين والتدخل أو التشويش على الموقع ، وتحوير أو استبدال البيانات ، وإساءة تقديم البيانات والاستخدام الزائف لها وكذلك إساءة الاستخدام غير المتعمد نتيجة لأخطاء البشر .

المخاطر التي يتعرض لها الأفراد عند التعامل مع الشركات " على الخط" :

وتلك المخاطر ناتجة عن إنشاء معلومات خاصة بعميل ، التعرض للنصب والاحتيال ، السطو على المعلومات ، وكذلك الخطأ غير المقصود من جانب العميل عند إدخال بياناته أو غيرها من المخاطر الناتجة عن الاستخدام السيئ المتعمد بهدف السرقة أو الحصول على ميزة مادية .

مخاطر عامة لمستخدمي الإنترنت :

وهى المخاطر الناشئة من قيام طرف ثالث باختراق الاتصال بين طرفين بأحد مواقع الانترنت ويتم ذلك عن طريق إرسال بيانات بطريقة أمنه أو غير آمنة أي بتعريضها للتلف أو التعديل ومثال ذلك إرسال فيروسات هدفها تخريب البيانات .

وما يهمنا أن المخاطر المتعلقة بالتجارة الالكترونية وتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية لها آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على البنوك والمؤسسات المالية المقدمة للخدمات أهمها (خسائر مستقبلية ، فقدان العملاء الحاليين والمستقبليين ، تخريب البيانات والمعلومات غير طريق الفيروسات ، السرقات والاختلاسات التي قد تحدث داخل البنك نفسه في الولوج

(1) د. إبراهيم العيسوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 77 – 79 .

داخل نظام المعلومات الالكترونية في البنك ، مخاطر أخرى ...) ، فإن تلك المخاطر سوف تفرض على إدارة البنوك تحدى باعتبارها محاذير يلزم على إدارة البنوك أن تستخدم أحدث الأساليب العلمية لتأمين التعامل على الإنترنت ، وتفادى المخاطر السابق الإشارة إليها ومن أهم تلك الأدوات هي التشفير مثل برنامج I E 5 محفظة Wallet أو حقيبة خاصة لتأمين بيانات بطاقة الائتمان أو البيانات الشخصية الأخرى والحفاظ عليها عند التسوق .

وهناك مخاطر هامة تواجه إدارة البنوك العامة (الراديكالية التي تعتبر بنوك حكومية تنفذ برامج الحكومة وتلتزم بالسياسة العامة للدولة) ، وتلك البنوك تواجه مخاطر السيطرة من قبل الحكومة وبالتالي عدم قيام إدارتها من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة ، وهذه البنوك تعتبر بنوك خادمة للحكومة حيث تجبر على منح تسهيلات ائتمانية إلى المؤسسات والشركات العامة التي تعانى بعضها من تعثر مالي والبعض الآخر يعانى من فشل مالي حاد[1] ، وينعكس ذلك على عدم قدرة تلك الشركات والمؤسسات العامة على السداد والوفاء بتلك القروض وفوائدها وسوف ينعكس ذلك على قيام إدارة تلك البنوك بزيادة نسبة مخصصات الديون المتعثرة ، ونظرًا لأهمية ذلك الموضوع قام اتحاد المصارف العربية بعقد ندوة في القاهرة خلال الفترة من 24 إلى 26 يناير 1994 بشأن ذلك الموضوع[2].

وجدير بالذكر أن قيام البنوك في المنطقة العربية بالاتجاه إلى التجزئة المصرفية قد حمل في طيات ذلك مخاطر متعددة[3] ، وهى مخاطر حصول الشخص الواحد على أكثر من قرض

---

(1) لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى :

(أ) السيد عبد اللطيف الصيفي ، " الفشل المالي لشركات القطاع العام " كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد 68 ، أكتوبر ، 1993 ، ص ص 5 –144 .

(ب) أ. صالح محمد حسنى الحملاوي ، " دور البنوك في إصلاح الهياكل التمويلية لشركات قطاع الأعمال العام المتعثرة " بحث مقدم إلى مؤتمر الاستثمار والتمويل 16–17 مارس 1996 " كلية التجارة ، عين شمس ، ص ص 2 – 21 .

(1) لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى : اتحاد المصارف العربية ، " مشاكل الائتمان المصرفي لمؤسسات القطاع العام وشبة العام ووسائل المعالجة " ، بيروت ، 1994 ، ص ص 9–167 .

(3) أ.خليل أبوراس ، " إدارة مخاطر التجزئة " ، المعهد المصرفي ، البنك المركزي المصري ، القاهرة ، 2002 ، ص ص 27–28 .

استهلاكي من أكثر من بنك ، مخاطر تعدى الشخص الواحد 25٪ من راتبه كأقساط سداد ، وبالتالي عدم قدرة العميل الفردي من سداد أصل القرض وفوائده ، وهنالك مخاطر عدم الحصول على معلومات عن العميل المستهلك وذلك لعدم توافر قاعدة بيانات مركزية للمدين الواحد لعدم إقرار البنوك عن المدين الذي يحصل على قرض شخص يفوق قدرته وموارده المالية .

وتعتبر المخاطرة الائتمانية من أهم المخاطر التي تواجه البنوك والتي تنشأ من عدم قدره المقترضين من سداد أصل القروض وفوائدها ، فالمخاطر الائتمانية تتعاظم وتتزايد في ظل الظروف والتحديات الحالية وكذلك نظرًا لتزايد الحاجات الائتمانية للمؤسسات الاقتصادية التي تعانى من عجز في الفوائض النقدية التي تحتاجها ، ونجد أن كل عملية ائتمانية تتضمن بدرجة أو أخرى نوعين من عناصر الخطر[2] وهما كما يلي :

* **مجموعة المخاطر الائتمانية العامة** والتي تتصل بطبيعة النشاط الائتماني في البنك التجاري وهى مخاطر منتظمة تتعلق بظروف المجتمع الاقتصادية ، الاجتماعية .. القوانين والتشريعات وتشمل أيضًا المخاطر المتعلقة بنشاط العميل المقترض سواء الإنتاجية أو التسويقية أو المالية ويضاف إلى تلك المجموعة من المخاطر أخطاء إدارة البنك المانح للائتمان وهى مخاطر غير منتظمة أهم عنصر فيها يرجع إلى عدم كفاءة أو فعالية إدارة البنك المانح للائتمان .
* **مجموعة المخاطر الخاصة** وتتعلق بطبيعة العملية الائتمانية وأفعال الإطراف الأخرى (الغير) ، ومثال ذلك مخاطر الناتجة عن الإقراض والسلف بضمان التنازل عن عقود أو بضمان أوراق مالية أو بضمان بضائع أو غيرها ، مخاطر الإفلاس لأحد كبار مديني العميل .

وهناك نوع هام من المخاطر وهى المخاطرة التشغيلية Coperational Risk وتلك

---

(3) د.محمد كمال الحمزاوي ، " اقتصاديات الائتمان المصرفي ـ دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته " ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، الطبعة الثانية ، 2000 ، ص 154 .

المخاطر هي تجميع لشرائح متنوع [1]، من المخاطر الناتجة من استخدام التكنولوجيا والمخاطر الناتجة من الاعتماد على التجارة الالكترونية (مثل قضايا أمان النظام)، والمخاطر الناتجة من تقديم الخدمات والعمليات المصرفية الالكترونية[2]، وكذلك المخاطر الناتجة من ظهور التكتلات البنكية والاندماجات الكبيرة، وكذلك المخاطر الناتجة من استخدام أساليب التخفيف من المخاطرة Risk Mitigation Techniques ولكن قد يؤدى ذلك بدورة إلى توليد أشكال أخرى من المخاطرة، فإن تلك المخاطر يمكن أن تتفاعل مع بعضها البعض وتكون معقدة[3].

وأخيرًا فإن التحدي الأكبر الذي يواجه القطاع المصرفي في المنطقة العربية خلال السنوات المقبلة وهى موضوع القروض غير المنتجة (NPLS) في المراكز المالية للمصارف.، فإن حدوث أزمة مالية في دولة ما يمكن أن ينعكس على دولة أو دول أخرى تعانى من بعض أو كل المشاكل الاقتصادية التي واجهت الدولة الأولى[4]، ومن ضمن المخاطر التي تواجه إدارة البنوك مخاطر المراجعة[5] وهذا المخاطر ترجع إلى قيام مراجع الحسابات بإبداء رأى فني غير سليم عن معلومات مالية محرفة تحريفًا جوهريًا، وهناك نوعان من مخاطر المراجعة وهما :

مخاطر المراجعة على مستوى القوائم المالية :

وتتطلب تلك المخاطر من المراجع الأخذ في اعتباره أن يكون على معرفة بنشاط المنشأة

---

(1) مجلة الدراسات المالية والمصرفية، " المقدمة والخلفية العامة للممارسات الصائبة الخاصة بإدارة المخاطرة التشغيلية والإشراف عليها "، المجلد 11، العدد (4)، ديسمبر 2003، ص ص 4-5.

(2) انظر تفصيلًا : أ. محمود الشرقاوي، " البنوك الالكترونية "، المعهد المصرفي، البنك المركزي المصري، ص ص 29-30.

(3) د.طارق عبد العال حماد، " المشتقات المالية - المفاهيم - إدارة المخاطر - المحاسبة " الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 263.

(4) د.نبيل حشاد، " الدروس المستفادة من الأزمة المالية في آسيا وإمكانية حدوثها في الدول العربية "، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، العدد 208، ابريل 1998، ص 91.

(5) الجهاز المركزي للمحاسبات، " معايير المراجعة "، الإدارة المركزية للبحوث والتدريب، القاهرة، 1995، ص ص 191 -195.

والصناعة التي تنتمي إليها وإدارتها ، مع تقييم شامل للمخاطر المتعلقة بنشاط تلك المنشأة ، وكجزء من ذلك التقييم هنالك احتمال وجود مشاكل جوهرية كمشاكل السيولة والاستمرارية .

مخاطر المراجعة على مستوى رصيد الحساب أو نوع العمليات :

من منطلق التقييم الشامل لمخاطر المراجعة على مستوى القوائم المالية يتم الأخذ في الاعتبار نتائج ذلك التقييم عند القيام بتصميم معظم إجراءات المراجعة التي سيتم تنفيذها على مستوى رصيد الحسابات أو نوع العمليات . وتتعلق بعض المخاطر سواء على المستوى العام (القوائم المالية) أو على المستوى الفرعي (حساب أو عملية) بثلاث أنواع من المخاطر وهي :

المخاطر الحتمية : Destinal Risk:

وهي المخاطر المتعلقة بحدوث تحريف هام ملازم لطبيعة رصيد حساب أو نوع من العمليات .

مخاطر الرقابة[1]:

وهي المخاطر الناتجة من ضعف نظام الرقابة الداخلية أو انعدامه ، حيث سيكون هناك دائما بعض المخاطر ـ الرقابة الداخلية ـ بسبب وجود محددات ملازمة لاي نظام رقابة داخلية ويلزم على المراجعة دراسة وتقييم مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية المصمم في البنك واختبار مدى الالتزام بالإجراءات المتعلقة .

مخاطر عدم الاكتشاف Indiscovery Risk[2] :

وهي المخاطر الناتجة من عدم قدرة إجراءات المراجعة اكتشاف التحريف في رصيد حساب ما أو في عملية ما فالمخاطر المذكورة أعلاه تعتبر هامة ويلزم على إدارة البنك الاهتمام بنظم الرقابة الداخلية في البنك ، وتتأكد من سلامتها وكفايتها وذلك لتقليل حجم المخالفات والتجاوزات المصرفية .

وهنالك مخاطر أخرى تسبب خلل استراتيجي بين الدول كالحروب وما لذلك من تأثير

(1)Alvin A. Areno, James K. Loebbecke, "Auditing An Integrated Approach", Prentice Hall , Seventh Edition New Jersey, 1997, P P 289 – 298.

(2) I, bid , P 313.

على المؤسسات الاقتصادية فيها ومثال تأثر الدول بالدول الأخرى ، ما قد حدث إبان حرب الخليج الثالثة واحتلال القوات الأمريكية دولة العراق الشقيق ، وما لذلك من تأثير سلبي نتج عنه اختلال استراتيجي في المنطقة العربية ولا سيما دول الخليج العربي والدول المجاورة للعراق ، فقد انعكس ذلك على موازين المدفوعات لتلك الدول ، وكذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية بنشر قواعد لها في تلك المنطقة ، وكل ذلك تجلى بانقسام الصف العربي وتشرذم وفرقة بين الدول العربية ، والذي جعل حلم الوحدة العربية كابوس مستحيل تحقيقه حتى في الأجل الطويل ، وكل ما سبق ذكره يعتبر من المخاطر المنتظمة التي يلزم على إدارة المؤسسات الاقتصادية ولا سيما البنوك والمؤسسات المالية أن تأخذ بالفكر الاستيعابي والتحلي بالحيطة ، والاعتماد على الأسلوب العلمي في المواجهة باستخدام أحدث الأساليب التكنولوجية والإدارية الحديثة للمواجهة مع تلك المخاطر والتحديات مع الأخذ برؤيا واضحة وأهداف محددة مستقبلًا حتى يتسنى لها أن ترتقي وتواجه حدة المنافسة الدولية في مجال الخدمات المالية ، حيث أصبحت الخدمات المالية صناعة وقد تشهد تلك الصناعة تغيرات تفوق مستوى الإدراك وذلك يرجع لأسباب متعددة يتمثل أهمها فيما يأتي[1]:

- نتيجة لعمليات التجميع والاندماج أصبحت الصناعة المصرفية والتأمين وإدارة الأصول مجالات غير واضحة المعرفة وليست لها حدود فاصلة ، وذلك الأمر ينسحب على عمليات التجزئة والتصنيع حيث ينخفض عدد المنافسين في مجال السيطرة على الأسواق .
- تلاشى المضاربات في مجال العملات والضرائب والقواعد المفروضة من قبل الكيانات الاقتصادية العالمية .
- زيادة الضغوط التنافسية وزيادة تركيز الإدارة على الرقابة على التكاليف وتعظيم الكفاءة مع دخول مؤسسات جديدة غير مالية .
- سيطرة التجارة الإلكترونية على التعاملات في الأسواق الأمر الذي يعيد صياغة جميع الأعمال إلى أعمال الكترونية .

(1) The Banker , " Bodold days for the Bankers " , septemeber, 99.

- سيطرة المعرفة على أدوات الإنتاج الأمر الذي يتيح سياسات تسويقية أكثر تطورًا .
- يكون التأثير المتبادل لهذه العوامل على المستوى العالمي والقومي ، ولكن يظل هذا التأثير مستمرًا في ظل التحديات الصعبة التي تواجه صناعة الخدمات المالية.

ومن العرض السابق فإن الباحث يرى أن المخاطر ليس بينها حدود فاصلة وتعتبر متداخلة وتتفاعل مع بعضها البعض وينعكس ذلك على البنوك وإدارتها من ضرورة الدراسة والتحليل لمكونات تلك المخاطر .

obeikandl.com